



-1-

لم يتعرض شعب في التاريخ الحديث لما تعرض له الشعب السوري في الأعوام السبع الماضية، ولم يحصل في أي وقت أن دولة، بكل ما تملكه من قوة وأجهزة ومؤسسات، انقلب على شعبها وتحولت من إطار لحمايته وتنظيم شؤونه والدفاع عن مصالحه إلى أداة لقتله بالجملة، وتشريد من أمكن من أبنائه وتجويعه وقطعه أوصاله، وفتح أبواب بلاده للاحتلالات الأجنبية. ولم يكن من المنتظر، في أسوأ التوقعات الممكنة، أن يحظى نظام سياسي، تخلى عن جميع مسؤولياته السياسية والأمنية، وانتهى، بشكل فاضح، خلال سنوات طويلة، كل مواثيق الحرب الدولية وحقوق الإنسان، تجاه شعبه نفسه، وفي مقدمها الحق الأول في الحياة، واستخدم من دون رادع جميع أسلحة الدمار الشامل، بما فيها الأسلحة الكيميائية، بما حظي به نظام الأسد من الدعم العلني والواسع من مجموعة واسعة من الدول المهمة.

ولم يجد أي نظام دموي في التاريخ الحديث من يدافع عنه، ويبرر جرائميه الوحشية، ويتعاطف مع الجلاد ضد الضحية، من الأنظمة والمثقفين والسياسيين والصحفيين والفنانين، ما وجده في عصر اعتقد الجميع أنه مثل نهاية الحرب الباردة، وفتح الأبواب أمام تعميم قيم الحرية والديمقراطية.

ولم يظهر المجتمع الدولي الذي قامت مؤسساته لما بعد الحرب العالمية الثانية على مبادئ حفظ الأمن والسلام الدوليين، والحيولة دون العودة إلى نظام العنصرية، وتبير المذابح الجماعية وجرائم الإبادة العرقية أو الدينية، وتمكين الشعوب من حقها في تقرير مصيرها، تحللا من التزاماته القانونية والأخلاقية، في أي حقبة سابقة، كما أظهره إزاء الانتهاكات والارتكابات الشاملة والمستمرة لحقوق الشعب وحقوق الإنسان، حقوق الفرد والجماعة التي حصلت، ولا تزال تحصل، منذ سنوات، على يد الطغمة الحاكمة في دمشق. ولم يظفر أي مجرم في التاريخ الحديث بمن يبرر جرائمه، ويزين أعماله له ولغيره،

ويدعو إلى تأهيل القاتل، وتمكينه من شعبه، كما ظهر الرأي العام الدولي تواطئاً مع قاتلٍ، أجمعـت المنظمـات الإنسـانية والحقـوقـية على ضرورة تقديم ملفـه للـعـدـالـةـ الـدولـيـةـ، واتهـامـهـ بـجـرـائمـ حـربـ وـجـرـائمـ ضدـ الإنسـانـيـةـ، كما ظـهـرـهـ أـمـامـ نـظـامـ لمـ يـتـوقفـ عـنـ التـأـكـيدـ عـلـىـ تصـمـيمـهـ عـلـىـ الـاستـمرـارـ فـيـ إـيـادـةـ "ـشـعـبـهـ"، وـإـخـضـاعـهـ بـالـحـدـيدـ وـالـنـارـ لـشـهـوـاتـهـ وـإـرـادـتـهـ. وـلـاـ تـكـادـ تـكـونـ هـنـاكـ سـابـقـةـ فـيـ الـعـالـمـ عـلـىـ الغـيـابـ الـكـامـلـ لأـيـ ردـ فعلـ، رـسـميـ أوـ شـعـبـيـ، وـانـعدـامـ كـامـلـ لـالتـضـامـنـ الـإـنسـانـيـ، أـمـامـ صـورـ أـلـفـ الـبـشـرـ، مـنـ الـأـطـفـالـ وـالـنـسـاءـ وـالـشـبـابـ وـالـشـيوـخـ، الـذـيـنـ قـضـواـ تـحـتـ التـعـذـيبـ حـتـىـ الـمـوـتـ، وـأـؤـلـئـكـ الـذـيـنـ مـاتـواـ خـنـقاـ بـالـأـسـلـحةـ الـكـيـمـيـائـيـةـ، أـوـ تـحـتـ أـنـقـاضـ الـمـنـازـلـ وـالـمـلـاجـىـءـ الـمـسـتـهـدـفـةـ بـالـبـرـامـيـلـ الـمـتـفـجـرـةـ، كـماـ حـصـلـ مـعـ جـرـائمـ الـحـربـ الـدـائـرـةـ فـيـ سـوـرـيـةـ مـنـذـ سـنـوـاتـ. وـلـمـ يـعـاـمـلـ اـحـتـلـالـ لـبـلـدـ آـخـرـ بـالـتـسـاهـلـ، إـنـ لـمـ نـقـلـ بـالـتـعـاطـفـ، وـلـمـ يـحـصـلـ اـسـتـهـتـارـ بـمـبـدـأـ السـيـادـةـ وـحـرـمـةـ الدـمـ، وـشـرـعـنـةـ لـغـزـوـ الـمـلـيـشـيـاتـ الـطـائـفـيـةـ، وـإـقـامـةـ لـلـقـوـاعـدـ الـعـسـكـرـيـةـ فـيـ أـرـاضـيـ الـغـيـرـ، كـماـ حـظـيـ بـالـاحـتـالـلـ الـإـيرـانـيـ وـالـرـوـسـيـ لـلـأـرـاضـيـ الـسـوـرـيـةـ.

بالـتأـكـيدـ، لـيـسـ المـذـبـحـ الـسـوـرـيـ الـأـوـلـيـ فـيـ التـارـيـخـ الـقـدـيمـ أـوـ الـحـدـيثـ، فـقدـ سـبـقـتـهاـ مـذـابـحـ وـحـرـوبـ تـطـهـيرـ عـرـقـيـ وـإـبـادـةـ جـمـاعـيـةـ فـيـ أـكـثـرـ مـنـ مـنـطـقـةـ، حـتـىـ بـعـدـ الـحـربـ الـعـالـمـيـةـ الـثـانـيـةـ، لـاـ تـقـلـ دـمـوـيـةـ عـمـاـ شـهـدـهـ السـوـرـيـوـنـ، مـرـتـ مـنـ دـوـنـ أـيـ مـحـاسـبـةـ أـوـ عـقـابـ. لـكـنـ مـاـ يـمـيـزـ حـربـ الـتـطـهـيرـ الـعـنـصـريـ السـوـرـيـةـ أـنـهـ لـمـ تـحـصـلـ فـيـ غـفـلـةـ مـنـ الرـأـيـ الـعـالـمـيـ، وـلـكـنـهـ تـكـادـ تـجـريـ مـبـاشـرـةـ عـلـىـ الشـاشـاتـ، فـيـ كـلـ مـراـحلـهـ وـتـفـاصـيلـهـ. وـرـبـماـ لـمـ تـحـظـ حـربـ بـالـقـدـرـ الـهـائـلـ مـنـ التـصـوـيرـ وـنـقـلـ الـمـعـلـومـةـ وـمـعـرـفـةـ الـجـنـاـةـ وـالـضـحـاـيـاـ، أـيـ بـهـذـهـ الـشـفـافـيـةـ وـ"ـالـمـعـرـوـضـيـةـ"، كـماـ حـظـيـتـ الـمـحـنـةـ السـوـرـيـةـ. فـقدـ مـرـتـ حـرـوبـ إـبـادـةـ الـجـمـاعـيـةـ الـسـابـقـةـ جـمـيعـاـ مـنـ دـوـنـ إـعـلـامـ وـاسـعـ، أـيـ قـبـلـ الـثـورـةـ الـمـعـلـومـاتـيـةـ، وـنـجـحـ مـرـتكـبـوـهـاـ فـيـ إـخـفـاءـ صـورـهـاـ الـأـلـيـمـةـ عـنـ الرـأـيـ الـعـالـمـ، كـماـ أـنـهـ حـصـلـتـ فـيـ عـالـمـ لـمـ يـكـنـ عـلـىـ الـدـرـجـةـ الـتـيـ يـعـرـفـهـاـ الـيـوـمـ مـنـ التـوـاـصـلـ وـالـتـفـاعـلـ وـالـانـدـمـاجـ.

-2-

حتـىـ الـحـربـ السـوـرـيـةـ، كـانـ هـنـاكـ اـفـتـرـاضـ وـاسـعـ الـانتـشـارـ بـأـنـ الـمـجـازـ الـكـبـرـيـ الـتـيـ شـهـدـتـهـاـ الـمـعـمـورـةـ فـيـ الـقـرنـ الـمـاضـيـ حـصـلـتـ لـأـنـ مـرـتكـبـيهـاـ نـجـحـوـاـ فـيـ إـبـاقـهـاـ بـعـيـدـةـ عـنـ الـأـنـظـارـ، وـنـشـأـ شـعـورـ وـاسـعـ، فـيـ الـمـقـابـلـ، بـأـنـ مـثـلـ هـذـهـ الـمـجـازـ لـنـ يـكـونـ حـدـوـثـهـاـ مـمـكـنـاـ فـيـ عـالـمـ ثـورـةـ الـمـعـلـومـاتـ، وـأـنـ الـمـجـتمـعـ الـدـولـيـ لـاـ يـسـتـطـعـ أـنـ يـتـحـمـلـ رـؤـيـةـ مـشـاهـدـ الـمـذـابـحـ الـوـاسـعـةـ، مـنـ دـوـنـ أـنـ يـتـدـخـلـ أـوـ يـسـعـيـ إـلـىـ وـقـفـهـاـ. وـنـشـأـ عـنـ ذـلـكـ اـعـتـقـادـ لـدـىـ النـاشـطـينـ السـوـرـيـوـنـ الـذـيـنـ كـانـوـاـ يـتـعـرـضـونـ لـلـقـتـلـ الـمـنهـجـيـ وـالـلـيـوـمـيـ أـنـ خـلاـصـهـمـ يـكـمـنـ فـيـ التـوـثـيقـ الـيـوـمـيـ، بـالـصـوـتـ وـالـصـورـ، لـكـلـ مـاـ يـحـصـلـ مـنـ مـجـازـ، حـتـىـ صـارـتـ وـظـيـفـةـ الـإـعـلـامـ الـأـبـرـزـ بـيـنـ وـظـائـفـ نـشـطـاءـ الـثـورـةـ جـمـيعـهـاـ، وـهـذـاـ مـاـ حـوـلـ النـاشـطـينـ الـإـعـلـامـيـيـنـ مـنـ الشـبـابـ إـلـىـ هـدـفـ أـوـلـ لـرـصـاصـ الـنـظـامـ. وـبـاـنـدـعـامـ وـسـائـلـ أـخـرىـ لـمـوـاجـهـةـ عـنـفـ الـسـلـطـةـ، رـاهـنـ السـوـرـيـوـنـ عـلـىـ تـبـعـةـ الرـأـيـ الـعـالـمـ الـدـولـيـ، وـتـمـسـكـوـاـ بـأـمـلـ أـنـ يـثـيرـ النـشـرـ الـوـاسـعـ لـصـورـ الـمـأسـاةـ وـمـشـاهـدـ الـعـنـفـ الـوـحـشـيـ لـلـنـظـامـ رـدـ فعلـ عـالـمـيـاـ قـوـيـاـ، وـبـيـعـثـ دـيـنـامـيـاتـ الـتـضـامـنـ مـعـ الـشـعـبـ الـمـذـبـحـ. كـانـ شـعـارـهـمـ غـيرـ الـمـنـطـوقـ بـهـ: لـاـ يـمـكـنـ لـلـعـالـمـ أـنـ يـقـولـ إـنـهـ لـاـ يـعـرـفـ كـماـ حـصـلـ مـعـ الـمـذـابـحـ الـسـابـقـةـ. الـيـوـمـ نـحـنـ نـقـدـمـ يـوـمـيـاـ، بـالـصـورـ وـالـأـرـقـامـ، الـأـدـلـةـ الـقـاطـعـةـ عـلـىـ مـاـ يـجـرـيـ مـنـ اـنـتـهـاـكـاتـ غـيرـ مـسـبـوـقةـ لـحـقـوقـ الـشـعـبـ وـالـأـفـرـادـ. أـدـلـةـ عـلـىـ الـقـتـلـ وـالـتـمـثـيلـ بـالـصـورـ وـالـأـرـقـامـ، الـأـدـلـةـ الـقـاطـعـةـ عـلـىـ مـاـ يـجـرـيـ مـنـ اـنـتـهـاـكـاتـ غـيرـ مـسـبـوـقةـ لـحـقـوقـ الـشـعـبـ وـالـأـفـرـادـ. أـدـلـةـ عـلـىـ الـقـتـلـ وـالـتـمـثـيلـ بـالـجـثـامـينـ وـالـتـجـوـيـعـ وـالـتـشـرـيـدـ. لـذـلـكـ لـمـ تـحـظـ أـحـدـاثـ بـالـأـرـشـفـةـ الـيـوـمـيـةـ الـتـيـ حـظـيـتـ بـهـاـ الـأـحـدـاثـ السـوـرـيـةـ. حـتـىـ لـيـكـارـ يـكـونـ هـنـاكـ كـلـ يـوـمـ سـجـلـ كـامـلـ بـعـدـ الـقـتـلـ وـالـشـهـادـهـ وـأـسـمـائـهـ وـسـيرـهـمـ، وـمـكـانـ اـسـتـشـهـادـهـمـ، وـبـمـشـاهـدـ الـقـصـفـ وـالـعـنـفـ وـإـبـادـةـ. لـمـ يـحـظـ الـمـوـتـ بـسـجـلـ مـفـصـلـ وـجـامـعـ وـيـوـمـيـ فـيـ أـيـ حـربـ، كـماـ حـصـلـ فـيـ الـحـربـ السـوـرـيـةـ.

كـانـ هـذـاـ هوـ الـفـخـ الـذـيـ وـقـعـ فـيـ السـوـرـيـوـنـ، وـلـاـ يـزالـ أـغـلـبـهـمـ، وـفـيـ مـقـدـمـهـ الـنـاشـطـونـ، غـيرـ مـتـحرـرـينـ مـنـ وـهـمـهـ بـعـدـ، فـقدـ اـكـتـشـفـ السـوـرـيـوـنـ، عـلـىـ حـسـابـ أـروـاحـ أـبـنـائـهـمـ، عـدـمـ صـحـةـ هـذـهـ الـفـرـضـيـةـ الـتـيـ تـسـتـمـدـ قـوـتهاـ مـنـ الـاعـتـقادـ الـمـلـلـ الـخـاطـئـ بـأـنـ مـاـ مـنـ الـعـالـمـ مـنـ التـدـخـلـ لـوـقـفـ الـمـجـازـ الـجـمـاعـيـةـ فـيـ الـمـاضـيـ هـوـ غـيـابـ الـمـعـلـومـاتـ أـوـ تـغـيـيـبـهـاـ، وـأـنـ النـزـوـعـ إـلـىـ الـحـرـيـةـ

والديمقراطية أصبح مطلباً عالياً وأخلاقياً معاً، يوحّد بين جميع الأمم والشعوب، ويشكل مصدراً للتضامن في ما بينها، وأن العالم الذي نعيش فيه ارتقى بثقافته السياسية إلى ما فوق أنانية المصالح القومية، وولد بالتأكيد، في المعمورة المعولمة، ضمير جماعي، يدفع الدول والحكومات والرأي العام إلى العمل لوقف أي مذابح أو جرائم ضد الإنسانية. ما حصل في الحالة السورية أثبت خطأ هذه الافتراضات جميماً.

فلم يؤثر التوثيق اليومي للأحداث على سلوك الجمهور العالمي، ولا أعارت الدول والحكومات الديمقراطية اهتماماً كبيراً للوثائق الدامغة التي قدمتها منظمات حقوق الإنسان الدولية عن اتساع دائرة الانتهاكات والقتل بالجملة خارج القانون، والموت تحت التعذيب، أو في حصار التجويع تحت قصف القنابل العمياء، أو حتى بالأسلحة الكيماوية والعنقودية المحرّمة. ولم يحدث نشر هذه الوثائق والصور أي تغيير في مواقف الدول المؤثرة، ولم يجعلها تقدم خطوةً مما كانت تفعله في أول أيام اندلاع الأحداث. وربما أكثر مما حصل في أي أحداث دولية كبيرة سابقة، لم يسد منطق المصالح الوطنية حسابات الدول الكبرى والصغرى على حساب المبادئ والقيم الأخلاقية، كما ساد في الحالة السورية. ولم تشهد الساحة الدولية ظاهرةً مهمة واحدةً لإدانة القتل والضغط على الحكومات، لوقف المذبحة السورية المستمرة منذ سنوات. منذ البداية وحتى الآن، لم تغير الحكومات المعنية بالأحداث رؤيتها للمسألة وللمعاملة الأساسية التي توافقت عليها ضمناً من الأيام الأولى: معادلة لا غالب ولا مغلوب، والتي لا تعني شيئاً آخر سوى مساواة الجلاد بالضحية، وشرعنة استمرار الحرب، والقبول بفكرة استمرار القتل والإبادة.

-3-

ظهرت معالم هذا الواقع واضحةً منذ إفشال النظام أول مسعىً دولي لطرح حل للمشكلة، والرد الباهت للمجتمع الدولي على إخفاق مؤتمر جنيف الأول الذي عقد في فبراير/ شباط 2012، لتطبيق المبادرة العربية الدولية التي لخصها كوفي أنان في ست نقاط، أبرزها وقف النار وسحب الأسلحة الثقيلة من المدن، والسماح بدخول المساعدات الإغاثية، والبدء بإطلاق سراح المعتقلين، والبدء بمقاييس الانتقال السياسي. وقد حاول بعضنا الهرب من مواجهة هذه الحقيقة التي سوف تتأكد أكثر مع الوقت، بافعال قضيتيين ثانويتين، والتذرّع بهما، هما غياب وحدة المعارضة، وفي ما بعد تسليح الثورة وأسلمتها. وساعدت الذريعة على الإبقاء على وهم الرهان على تحريك المجتمع الدولي، وتدخله الإنساني أو السياسي قوياً عند الأغلبية الساحقة من جمهور الثورة والرأي العام. وزاد من قوة هذا الاعتقاد أيضاً عزلة موسكو في استخدامها حق الاعتراض في مجلس الأمن، حتى تقلصت خطة العمل السياسي الثوري بمجموعه تقريباً إلى البحث في وسائل ثني روسيا عن موقفها المعارض اتخاذ أي قرارٍ يفرض على النظام التحرّك في اتجاه الانتقال السياسي، أو يمكن، أقل من ذلك، من تشكيل ضغط قوي على النظام السوري. وشيئاً فشيئاً، وجدت الدول الصديقة، أو التي أعلنت عزمها على مناصرة القضية السورية، في اعتراض موسكو وتعطيلها مجلس الأمن أفضل ذريعةً لتبرير تفاسخها ورفضها الانخراط أو التورّط في أي خطوةٍ عمليةٍ للضغط على النظام، أو ثنيه عن سياساته الدموية.

هكذا اكتملت شروط المجازرة، وصار من الممكن للنظام السوري أن يستمر في قتل شعبه وتشريده وتدمير شروط حياته، بشكل علني ومنهجي. ومع سبق الإصرار أمام صمت العالم، وعطالة حكوماته، ورأيه العام معاً. وفي المحصلة النهائية، قبول الجميع واستسلامه لما يحصل. ولم يعد لعرض مشاهد العنف المرّوّعة وتوثيقها أي أثر إيجابي على سياسات الدول والحكومات. بل تحولت القضية بسرعةٍ من قضية سياسية إلى قضية إنسانية، وتركَ الحديث فيها في مسائل الإغاثة ومساعدة اللاجئين واستقبالهم هنا وهناك، وترك الفاعل الرئيسي وموقـد الفتنة والنار حرّاً طليقاً، وصرف النظر عن تسليحه، وتعزيز قدراته من حلفائه. ومع مرور الوقت، لم يعد القتل الجماعي والتوكيل بالناس وتشريد الملايين وقتل الأطفال يثير أي

رد فعل، أو حتى اعتراضٍ، من المجتمع الدولي. بل إن الصور والفيديوهات التي لا تحصى التي عرضت على شاشات العالم حولت حرب الإبادة إلى ما يشبه التمثيلية التي يلعبها أشخاصٌ مجهولون على مسرحٍ مفتوح على مستوى العالم، وتحولت القتلة والضحايا ممثلي في تراجيديا يونانية، وساعدت في تخدير مشاعر الجمهور وتبليله، بدل أن تدفعه إلى التحرّك والوقوف في وجه مأساة حقيقة.

لم تكن هناك إرادة سياسية دولية لوقف الجريمة. لذلك، لم تكن هناك أيضًا مصلحة في إعطاء الصورة والشهادة الحية معنىً وتحوّلها إلى فعل أو رد فعل على العنف المتصاعد. فما من الرأي العام في حروب التطهير العرقي السابقة من التحرّك، حتى في أوروبا الوسطى سنوات طويلة، ليس عدم المعرفة الصحيحة بما يجري، ولا تعقيد الوضع، كما كان يقال بالنسبة للحالة السورية، وفي الواقع في جميع حالات الصراع، وإنما الاعتقاد بغياب المصلحة في وقف الحرب، وربما المصلحة في تسعير نارها، وتوسيع دائرة انتشارها. وهو موقفٌ نابعٌ من أمور مختلفة أهمها المراهنة على إمكانية الاستفادة من حروب الآخرين لتأمين مصالح أو ما يعتقد أنه مصالح قومية أو خاصة، بصرف النظر عن مصير الضحايا، وهو ما يندرج تحت بند الأنانية القومية، ومنها الخوف من التورّط في حروبٍ لا تنجم عن المشاركة فيها مصالح واضحة، وقد يتربّط على هذه المشاركة خسائر ينبغي تجنبها، ومنها عدم الرغبة في تقديم تصريحاتٍ لإنقاذ شعبٍ لا يثير مصيره التعاطف، أو لا يحظى بالثقة، إما بسبب ثقافته أو دياناته أو الإرث السلبي من العلاقات التاريخية.

كل هذه العوامل والمصالح المباشرة وغير المباشرة تفسّر ما ينبغي أن نسميه التواطؤ الدولي على تمرير المذبحة السورية، وهو تواطؤ يعكس، لدى جميع الأطراف التي التزمت الصمت على الجرائم ضد الإنسانية أن السياسة الدولية شهدت عودة ما يسمى مذهب الواقعية السياسية، أي البحث عن تعظيم المصالح لكل دولة، مهما كان الثمن، وخارج أي اعتبار أخلاقي أو سياسي، وبصرف النظر عن مصير العالم ككل، وشعوبه الضعيفة خصوصاً، إلى حقل العلاقات الدولية. وهذا يعني تحرير منطق القوة من أي قيد، وتحويل العالم إلى غابةٍ يفترس فيها القوي الضعيف، ويعني، في ما وراء ذلك، شرعنة الحرب الدائمة على حساب حلم إقامة سلامٍ عالميٍّ، وتعاون ناجع بين جميع الدول والشعوب من أجل التنمية، وتحسين فرص التقدم الشامل الذي راود المجتمع الدولي، بعد كوارث الحرب العالمية الثانية.

والقصد من ذلك أن كوننا ضحايا التحولات العميقة التي تحصل على مستوى ديناميّات العلاقات الدوليّة لا ينبغي أن يدفعنا إلى الاستسلام لموقف الضحية، والفرق في الندب والشكوى، وإنما بالعكس إلى استعادة زمام المبادرة، وتحمل مسؤولياتنا تجاه شعوبينا. وبدل أن تقودنا خيبتنا من المجتمع الدولي إلى قبول الحلول الخادعة والعرجاء التي يقدمها لنا أصحاب الانتداب الجديد، علينا أن نعود إلى تلمس إمكانية تفعيل نوابض القوة المادية والمعنوية في مجتمعاتنا، والعمل على تعزيز فرص الحلول الداخلية، وربما البدء بتكوين لجنة اتصالٍ وطنية، مهمتها القيام بالمشاورات الأولية لاستكشاف إمكانية فتح حوار وطني منتج، على مستوى المجتمع المدني، يمهد في المستقبل لبناء تفاهمات وإعداد لعهد وطني جديد، يختتم حقبة الحرب، ويؤسس لحقبة ما بعد الأسد وإنها التدخلات والاحتلالات الأجنبية جمِيعاً. وربما وجدها في هذا المسار، بعد معاناة الجميع من ويلات الحروب الداخلية والخارجية المهولة، ونهاية مشروع إيران وقرب التخلص من "داعش"، فرصة جديدة لإعادة التواصل بين أطياف المجتمع المختلفة، وبدء الخطوة الأولى على طريق التحرّر من وهم الحلول الخارجية، والعودة إلى منطق التفاهم الداخلي والحوار الوطني.

المصادر: